J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 25 (10): 6203 - 6218, 2000.

AN ANALYTICAL STUDY FOR THE ECONOMICAL IMPACT OF INVESTMENT IN EGYPT"

Salwa, A. Moniem

Agricultural Economics Dept. – Faculty of Agriculture Ain Shams University

دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية للاستثمار في مصر

سلوى محمد احمد عبد المنعم

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس

الملخص

يساهم القطاع الزراعي فى مصر بالجزء الأكبر فى أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية،ويعد الاستثمار من اهم منشطات التنمية فى قطاع الزراعة ويحتاج الاستثمار فى قطاع الزراعة إلى توفير الأجواء الملائمة لهذا الاستثمار خاصة انه يحتاج إلى وقت وجهد متواصل للحصول على ثمار هذا الاستثمار.

وتركزت مشكلة البحث فى انخفاض معدلات النمو فى القطاع الزراعي والناتجة من قصور التمويل والاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة

واستهدف البحث دراسة التأثيرات الاقتصادية للاستثمار المحلى والأجنبي على قطاع الزراعة من حيث تأثير الاستثمار على الناتج والصادرات والعمالة والأجور القومية والزراعية وكانت فترة الدراسة ١٩٨٠-١٩٩٨.

أشارت التقديرات إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين الناتج القومي كمتغير تابع وبين كل من الاستثمارات المحلية، الأجنبية، وكان معدل التزايد فى الناتج نحو ٢١١ ألف جنية، ٤٨٤ ألف جنية على الترتيب .

بينما أوضحت التقديرات أن الناتج الزراعي يزيد بمعدل بلغ نحو ٣٦%، ١١% نتيجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية الزراعية، والمحلية الزراعية بنحو مليون جنية على الترتيب

وبدراسة العلاقة بين استثمارات قطاع الزراعة والرى وبين الناتج الزراعي تبين ان الناتج الزراعي يزيد بمعدل بلغ نحو ٤٥%، ٢٨% نتيجة لزيادة استثمارات القطاع العام والخاص على الترتيب.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المنح والإعانات، والقروض الأجنبية من جهة وبين الناتج القومي من جهة أخرى. أظهرت النتائج أن الناتج القومي يزيد بمعدل معنوي إحصائيا بلغ نحو ٢١% نتيجة لزيادة المنح والإعانات بنسبة ١٠٠%، بينما ينخفض الناتج القومي بنسبة ٤٥% نتيجة لزيادة القروض الأجنبية .

أما الناتج الزراعى فقد أوضحت نتائج البحث أنة يزداد بمعدل معنوي إحصائيا بلغ نحو ٣١% نتيجة لزيادة المنح والإعانات، بينما ينخفض بمعدل معنوي قدر بحوالى ١٨% نتيجة لزيادة القروض الأجنبية فى القطاع الزراعى.

وبدراسة العلاقة الإحصائية بين الاستثمارات المحلية والأجنبية وبين الصادرات القومية والزراعية اشارت التقديرات إلى وجود علاقة معنوية إحصائيا وموجبة بين المتغيرات موضع الاعتبار. حيث قدر معدل الزيادة فى الصادرات القومية بنحو٢١٠،٢٤٨ آلف جنية على الترتيب .نتيجة لزيادة الاستثمارات المحلية، والأجنبية مليون جنية.

بينما تبين من نتائج البحث آن الصادرات الزراعية تزداد بمعدل معنوي بلغ نحو ٤٩٦ ألف جنية نتيجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية مليون جنية، وبمعدل قدر بحوالي ٣٤% نتيجة لزيادة الاستثمارات المحلية الموجهة لقطاع الزراعة.

أما بالنسبة للعلاقة بين الاستثمارات والعمالة والأجور فقد تبين أن استثمار يقدر بنحو مليون جنية من شأنه زيادة العمالة القومية بحوالي ألف عامل فى حالة الاستثمارات المحلية،وبنحو ١,١ ألف عامل فى حالة الاستثمارات الأجنبية .

بينما تزيد الأجور القومية بمعدل معنوي إحصائيا بلغ نحو ٩٦٢ ألف جنية نتيجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية بحوالي مليون جنية، أما الأجور الزراعية فأشارت التقديرات الإحصائية إلى تزايدها بمعدل بلغ حوالي ٥٤٢ ألف جنية نتيجة لزيادة الاستثمارات الزراعية مليون جنية.

وتبين من دراسة العلاقة بين الاستثمارات وسعر الصرف أن الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو الزراعية من شأنها زيادة سعر الصرف بما يعنى انخفاض قيمة الجنية المصري فى مقابل العملة الأجنبية.

وتشير النتائج إلى أهمية الاستثمارات فى تنمية القطاع الزراعي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ولذا فإن الأمر يتطلب تهيئة المناخ لتشجيع الاستثمارات والحد من القروض والتى من شأنها التأثير السلبي على الإنتاج والنمو الاقتصادي مع ضرورة أن توجه الدولة الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر إنتاجية والتي تساعد على الإسراع فى الاعتماد على الموارد المحلية وزيادة الصادرات والحد من الواردات، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاعات والمشروعات التي تساعد فى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري فى مواجهة المتغيرات الدولية المعاصرة.

المقدمة

يسهم قطاع الزراعة في مصر بالدور الرئيسي فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة فقطاع الزراعة يقوم بتوفير الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة لكثير من الصناعات الغذائية والكسائية وغيرها، كما أن قطاع الزراعة يعتبر سوقاً هاماً لتصريف كثير من المنتجات الصناعية (كالآلات والأدوات الزراعية والأسمدة والمبيدات وغيرها).

ومما لا شك فيه أن السياسة الاقتصادية المصرية الحديثة التى عملت على تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبي فى مختلف القطاعات الاقتصادية المصرية بما فيها قطاع الزراعة وتذليل كل العقبات أمام تدفق تلك الاستثمارات قد أعطت دفعة قوية لتحقيق معدلات أعلى لتنمية قطاع الزراعة فى مصر.

ويتفق خبراء الاقتصاد على أنه يتعين على المصادر الوطنية تدبير الشطر الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك انطلاقا من حقيقة ان تكوين رأس المال يجب أن يتم ذاتياً وتلك ضرورة تمليها اعتبارات التنمية الأقتصادية طويلة الأجل وطموحات الاستغلال الوطني الذي تنشده البلدان النامية عامة. الأمر الذي يستدعى ضرورة ان تعمل هذه البلدان جاهدة من اجل تشجيع المدخرات الوطنية واحكام تعبئتها وتوجيهها نحو مجالات التنمية الفعالة.

وتعتبر الاستثمارات الزراعية جوهر تنمية القطاع الزراعي فمن خلالها يمكن استصلاح وتهيئة الأراضي الصحراوية اللازمة للتوسع الأفقي في الزراعة هذا بالإضافة إلى استثمارات وزارة الزراعة فى مجال التوسع الرأسي الموجهة لمشروعات وبرامج هدفها زيادة الإنتاج غير أن رأس المال الأجنبي أصبح يمثل أهمية خاصة فى مجالات الاستثمار المختلفة خصوصاً فى الدول النامية التى تفتقر للاستثمارات بالعملات الأجنبية فى مجالات الاستثمارات الوطنية حتى يتحقق من خلالهم ومن خلال رؤوس الأموال الأجنبية توفير المزيد من السلع الإنتاجية وإلى تقديم التقنيات الحديثة، وإلى تنشيط وتنمية الصادرات الوطنية هذا بالإضافة إلى تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية أخرى أهمها توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الدخول الفردية وزيادة معدلات النمو فى قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى انخفاض معدلات النمو فى القطاع الزراعي والناتجة من قصور التمويل والاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، الأمر الذي يؤثر سلباً على قطاع الزراعة من حيث ضعف إمكانية تطويره وصعوبة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة خاصة فى ظل نظام اقتصادي جديد يعتمد على تكنولوجيا هائلة فى جميع المجالات وقد تسبب ذلك فى لجوء الدولة إلى التمويل الخارجي لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تواجه قطاع الزراعة نتيجة لأهمية القطاع فى الاقتصاد القومي ككل .

هدف البحث:

استهدف البحث التعرف على تطور الاستثمارات المحلية والأجنبية والجزء المخصص منها للقطاع الزراعي كما استهدف أيضا دراسة الآثار الاقتصادية للاستثمارات في الاقتصاد القومي و قطاع الزراعة والمتمثلة فى التأثير على الناتج القومي والزراعي والصادرات والواردات والعمالة والأجور القومية والزراعية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

استخدم البحث أسلوب التحليل الوصفي والكمي المناسب لتحقيق أهداف البحث حيث استخدمت الأساليب الإحصائية المتمثلة فى تحليل الانحدار البسيط والمتعدد واختبارات ت.

واعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة من العديد من المصادر والجهات المعنية مثل وزارة الزراعة، وزارة التعاون الدولي، وزارة التخطيط، النبك المركزى، والبنك الأهلي، كما تم الاستعانة ببعض الدراسات البحثية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج و مناقشاتها

أثر الاستثمار المحلى والأجنبي على الناتج القومي والزراعي:

يمكن تحديد الاتجاهات العامة للأنفاق الاستثماري فى القطاع الزراعي من حيث مدى استجابة هذا الأنفاق للتغيرات التي تحدث في الناتج الزراعي- وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الأنفاق الاستثماري الزراعي والناتج المحلى الزراعي.

ولا ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية فى القطاع الزراعي من حيث أثرها الإيجابي فى الناتج الزراعي إلى مجرد زيادة الناتج الزراعي من خلال المشروعات الاستثمارية التى تساهم فيها فقط بل أيضاً إلى الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية على زيادة فعالية الاستثمارات المحلية، حيث يتطلب الأمر فى كثير من الأحيان تمويل الاستثمارات فى القطاع الزراعي من خلال خلط الاستثمارات المحلية بنسبة معينة بالاستثمارات الأجنبية لزيادة فعاليتها فى الحصول على مستلزمات الإنتاج المستورد.

بدراسة تطور الاستثمارات القومية المحلية خلال فترة الدراسة١٩٨١/٨٠–١٩٩٩/٩٨ تبين من الجدول (١) أن أجمالي الاستثمارات المحلية قد تزايد من نحو ٥,٣ مليار جنية عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ٦٨,٦ مليار جنية عام ١٩٩٩/٩٨. وقد بلغ متوسطها حوالي ٦٠ مليار جنية خلال الفترة ٩٧/٩٦-١٩٩٩/٩٨.

جدول (١): تطور الاستثمارات المحلية والأجنبية والناتج القومي المحلى والزراعي خلال الفترة (١٩٨١/١٩٨٠- ١٩٩٩/٩٨).

مليون جنية

البيان	الاستثمارات المحلية (١)	استثمارات قطاع الزراعة والرى (٢)			استثمارات وزارة الزراعة (٣)			الناتج المحلى القومي (٤)	الناتج المحلى لقطاع الزراعه (٥)	الاستثمار الأجنبي المباشر (٦)
السنوات		قطاع عام	قطاع خاص	الإجمالي	المحلية	الأجنبية	الإجمالي			
١٩٨٠/٨٠	٥٣٣٤	٣٤٠	٤٤	٣٨٤	٣٣٧	٣٢	٣٦٩	٥٠٤٩٩	٢٩١٠	٣٧٩
١٩٨٢/٨١	٦٢٨٧	٣٦٨	٢٠٦	٥٧٤	٢٧٢	٤٩	٣٢١	٦٠٩٤٨	٣٨٩١	٥٢٣
١٩٨٣/٨٢	٨٣٩٦	٢٢٣	١٨١	٤٠٤	٣٧٢	٢	٣٧٤	٢١١٠٥	٣٨٨٦	٢٠٦
١٩٩٤/٨٣	٩٢٧٧	٣٨٢	١٥٠	٥٣٢	٣٧٥	٥٣	٤٢٨	٢٢١٦٠	٣٩٦٥	٣٤٣
١٩٨٥/٨٤	١٠٧٦٠	٤٢٣	٢٤٧	٦٧٠	٣٩٩	٤٦	٤٤٥	٢٤٥٦٠	٤٠٧٨	٥١٠
١٩٨٦/٨٥	١٣١٤٤	٥٣٥	٣٨٥	٩٢٠	٧٤٧	١٩	٧٦٦	٢٦٨٢٩	٤٥٤٠	٨٢٥
١٩٨٧/٨٦	١٤٧٤٥	٥٣٢	٣٧٠	٩٠٢	١٠٥٠	١٢	١٠٦٢	٤٠٨٨٥	٨٦٤٠	٨٥٢
١٩٨٨/٨٧	٢٠٦٠٧	٧٠٢	٤٢٠	١١٢٢	١١١٤	١١	١١٢٥	٤٣٠٦٩	٨٩٠٣	٦٦٤
١٩٨٩/٨٨	٢٠٧٣٧	٨٣٨	٥٠٤	١٣٤٢	١٣٠٨	١٧	١٣٢٥	٤٥٤١٩	٩١٤١	٨٣٣
١٩٩٠/٨٩	٢٣١٨١	٩٥١	٧٤٠	١٦٩١	١٠٤٦	٢١	١٠٦٧	٤٧٩١١	٩٤٤٠	١٣٧٥
١٩٩١/٩٠	٢٥٢٩٢	٩٠٢	١٠٥٠	١٩٥٢	٩٢٦	١١٥	١٠٤١	٥٠١٧٧	٩٨٢٠	١٤٦٨
١٩٩٢/٩١	٣١٦٣٢	٩٨٥	١٠٢٤	٢٠٠٩	٦٧٧	٢٦٦	٩٤٣	١٣١٠٥٧	٢١٦٨٠	٨٤٠
١٩٩٣/٩٢	٣١٦٠٠	١٥٠٠	٨٠٠	٢٣٠٠	٧٥٥	٣١٠	١٠٦٥	١٣٤٣٣٥	٢٢٢٢٠	٣٧٩٩
١٩٩٤/٩٣	٣٦٢٧٥	١٧٠٧	١٥٨٢	٣٢٨٩	٧٢٧	٣٠٦	١٠٣٣	١٣٩٦٢٢	٢٣٠٧٢	٤٤٥٦
١٩٩٥/٩٤	٤١٢٨٥	١٤١١	١٧٥٠	٣١٦١	٦٩٣	٢٧٥	٩٦٨	١٤٦١٣١	٢٣٧٤١	٢٦٥٦
١٩٩٦/٩٥	٤٢١٠٦	١٣٣٠	٢٤١٢	٣٧٤٢	٧٢٣	٩٢	٨١٥	١٥٣٣٦٩	٢٤٤٧٠	٢١٢٨
١٩٩٧/٩٦	٥٠١٧٦	٢٢٥٦	٢٦٠٠	٤٨٥٦	٨٠٣	٥٦	٨٥٩	٢٣٩٥٠٠	٤٢٣٢٥	٢٦١٣
١٩٩٨/٩٧	٦٢٠١٠	٢٨١٧	٤٠٢٠	٦٨٣٧	٨٢٠	٤٩	٨٦٩	٢٥٣٠٩٠	٤٣٩٠٥	٣٧٤٧
١٩٩٩/٩٨	٦٨٥٨٧	٣٣٢٣	٤٩٠٣	٨٢٢٦	٩٤٦	٦٢	١٠٠٨	٢٦٨٣٩٨	٤٥٥٣٠	٢٤١٤
المتوسط ٩٧/٩٦-٩٩/٩٨	٦٠٢٥٨	٢٧٩٨	٣٨٤١	٦٦٣٩	٨٥٦	٥٦	٩١٢	٢٥٣٦٦٣	٤٣٩٢٠	٢٩٢٥

المصدر:

(١،٢،٤،٥) ،البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة .

(٣)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للتخطيط والاستثمار، سجلات إدارة الاستثمار، بيانات غير منشورة

(٦) جمعت وحسبت من، البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

وفيما يتعلق بتطور الناتج القومي خلال فترة الدراسة فقد تزايد من حوالي ٥٠,٤ مليار جنية عام ١٩٨٨/٨٠ إلى نحو ٢٦٨,٤ مليار جنية عام ١٩٩٩/٩٨، وتبين من الجدول انخفاض الناتج خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٦/٨٥. وقدرمتوسط الناتج القومي للفترة ١٩٩٧/٩٦-٩٨/ ١٩٩٩بنحو ٢٥٣,٧ مليار جنية. بينما قدر متوسط الناتج الزراعي خلال نفس الفترة بنحو ٤٣,٩ مليار جنية يمثل نسبة ١٧,٣% من أجمالي الناتج القومي كمتوسط لنفس الفترة المذكورة.

وبتقدير دالة الانحدار البسيط للعلاقة بين الناتج القومي كمتغير تابع والاستثمارات القومية المحلية كمتغير مستقل تبين أن .

ص٨ هـ = ٦٩٧٨,٧٥ + ٠,٢١١س ر٢ = ٠,٩٢

(١٣,٦)* ف = ١٨٥,٥٢

حيث أن

ص = الناتج القومي المحلى بالمليون جنية

س= الاستثمارات المحلية القومية بالمليون جنية

هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)

* معنوية عن المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتشير الدالة إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج القومي المحلى وأجمالي الاستثمارات المحلية، وقد ثبتت معنوية الدالة احصائياً، وهذا يعنى أنه بزيادة الاستثمارات المحلية مليون جنية تؤدى ان زيادة الناتج القومي بنحو ٢١١ ألف جنية، بينما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٩٢ أي أن ٩٢ % من التغيرات التي تحدث في الناتج القومي ترجع الى التغيرات فى الاستثمارات المحلية القومية ، كما تشير قيمة ف إلى معنوية النموذج المستخدم.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تضخ فى الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة فقد تبين من جدول (١) أنها تتراوح بين حد أدنى بلغ نحو ٢٠٦ مليون جنية عام ١٩٨٣/٨٢ وحد أعلى حوالي ٤.٥ مليار جنية عام ١٩٩٤/٩٣، كما يتبين من الجدول أنها تتذبذب خلال فترة الدراسة وقد يرجع ذلك إلى السياسات التي تحكم العلاقات بين الدول. فى حين قدر كتوسطها خلال الفترة ٩٧/٩٦ -١٩٩٩/٩٨ بنحو ٢,٩ مليار جنية تمثل نسبة ٤,٨ % من أجمالي الاستثمارات القومية كمتوسط لنفس الفترة.

وبتقدير العلاقة الانحدارية بين الناتج القومي كمتغير تابع والاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير مستقل تبين أن

ص٨هـ = ٢٣٩٧,٤١ + ٠,٤٨٤ س ر٢ = ٠,٥٥

(٤,٤)* *ف= ١٩,١٧

حيث أن

ص = الناتج القومي المحلى بالمليون جنية

س= أجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون جنية

هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)

* معنوية عن المستوى الاحتمالي ٠,٠١

ويتضح من النتائج وجود علاقة موجبة بين الناتج القومي المحلى، والاستثمارات الأجنبية المباشرة وقد ثبتت معنوية الدالة إحصائيا. وهذا يعنى أن الاستثمار الأجنبي ذو تأثير معنوي موجب على الناتج القومي، وان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو مليون جنية يؤدى إلى زيادة الناتج القومي بنحو ٤٨٤ ألف جنية، وقد ثبتت معنوية النموذج إحصائيا، بينما يشير معامل التحديد إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم بنحو ٥٥% من التغيرات التي تحدث فى الناتج القومى المحلى.

أما الاستثمارات المحلية والأجنبية فى القطاع الزراعي فقد تبين من جدول (١) ان الاستثمارات الزراعية المحلية قد بلغ الحد الأدنى لها نحو ٢٧٢ مليون جنية عام ١٩٨١/٨٠، بينما بلغ الحد الأعلى لها نحو مليار جنية عام ١٩٩٠/٨٩، ثم بدأت تتزايد وتتناقص من سنة لأخرى خلال الفترة من عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩٩/٩٨، فى حين بلغ متوسط الاستثمارات المحلية الزراعية خلال الفترة ٩٧/٩٦-١٩٩٩/٩٨ نحو ٨٥٦ مليون جنية تمثل نسبة حوالي ٩٤% من أجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي. بينما بلغ الحد الأدنى للاستثمارات الأجنبية الزراعية نحو ٢ مليون جنية عام ١٩٨٣/٨٢ والحد الأعلى بلغ نحو ٣١٠ مليون جنية عام ١٩٩٣/٩٢ ، ثم بدأت تتزايد وتتناقص من سنة لأخرى خلال الفترة ١٩٩٤/٩٣ -١٩٩٩/٩٨ بينما بلغ متوسط الاستثمارات الأجنبية الزراعية نحو ٥٦ مليون جنية تمثل نسبة ٦% من أجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية فى القطاع الزراعي خلال الفترة ٩٧/٩٦-١٩٩٩/٩٨.

وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين الناتج المحلى الزراعي كمتغير تابع وأجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية الزراعية كمتغير مستقل تبين أن.

لو ص٨هـ = ١,٠٨٣ + ٠,٣٧٤ لوسهـ ر٢ = ٠,٤٤

* (٣,٦٧) ف = ١٣,٤٦

حيث ان

ص = أجمالي الناتج المحلى للقطاع الزراعي بالمليون جنية

س= أجمالي الاستثمارات المحلية و الأجنبية فى القطاع الزراعي بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوية عن المستوى الأحتمالى ٠,٠١

وتظهر النتائج وجود علاقة طردية بين الناتج المحلى الزراعي وأجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية فى القطاع الزراعي وهذا يعنى ان زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية الزراعية بنسبة ١٠٠% تؤدى إلى زيادة الناتج الزراعي المحلى بنسبة ٣٧% ، وقد ثبتت معنوية الدالة إحصائيا على المستوى الاحتمالي ٠,٠١، كما يوضح معامل التحديد ان التغيرات فى أجمالي هذه الاستثمارات تساهم بنحو ٤٤% من التغيرات فى الناتج الزراعي المصري.
وبتقدير دالة الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج الزراعى كمتغير تابع وكل من الاستثمارات الأجنبية الزراعية والاستثمارات المحلية الزراعية كمتغيرات مستقلة تبين أن .

لو ص٨هـ = ٠,٢٨٧ + ٠,٣٦١ لوس١ + ٠,١١٦ لو س٢ ر-٢ = ٠,٥٣
(٣,١٩) * (٣,٣٩) ف = ١١,٣٣

حيث ان
ص = أجمالي الناتج الزراعي بالمليون جنية
س١= أجمالي الاستثمارات الأجنبية الزراعية بالمليون جنية
س٢ = أجمالي الاستثمارات المحلية الزراعية بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوية عن المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى القطاع الزراعي وبين الناتج الزراعي، وقد ثبتت معنوية هذه العلاقة إحصائيا وتبين من المعادلة أن زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى القطاع الزراعي بنسبة ١٠٠% تؤدى إلى زيادة الناتج الزراعي بنحو ٣٦%، ١١% على الترتيب، كما يشير معامل التحديد المعدل إلى ان كل من الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى قطاع الزراعة يفسران نحو ٥٣% من التغيرات التى تحدث فى الناتج الزراعى، وتشير قيمة" ف" إلى معنوية النموذج المستخدم.

وبالنسبة لاستثمارات قطاع الزراعة والرى فقد تبين من الجدول السابق إنها تتزايد من سنة لأخرى. حيث بلغ الحد الأدنى لها نحو ٣٨٤ مليون جنية عام ١٩٨١/٨٠، بينما بلغ الحد الأعلى نحو ٨,٢ مليار جنية عام ١٩٩٩/٩٨، بينما قدر المتوسط لها خلال الفترة ٩٧/٩٦ - ١٩٩٩/٩٨ بنحو ٦,٦ مليار جنيه تمثل حوالي ١٠,٥% من أجمالي الاستثمارات القومية البالغة نحو ٦٠,٢٥٨ مليار جنية كمتوسط لنفس الفترة. بينما بلغت استثمارات القطاع العام كحد أدنى لها نحو ٢٢٣ مليون جنية عام ١٩٨٣/٨٢، والحد الأعلى بلغ نحو ٣,٣ مليار جنية عام ١٩٩٩/٩٨. فى حين بلغت استثمارات القطاع الخاص كحد أدنى لها حوالي ٤٤ مليون جنية عام ١٩٨١/٨٠، والحد الأعلى بلغ نحو ٤,٩ مليار جنية عام ١٩٩٩/٩٨، بينما قدر متوسط استثمارات القطاع العام، والخاص خلال الفترة ٩٧/٩٦-١٩٩٩/٩٨، بنحو ٢,٨،٣,٨ مليار جنية تمثل نسبة ٤٢,٤%، ٥٧,٦% على الترتيب من أجمالي الاستثمارات فى قطاع الزراعة والرى كمتوسط لنفس موضع الاعتبار.
وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين الناتج الزراعي كمتغير تابع والاستثمارات المحلية لقطاع الزراعة والرى كمتغير مستقل تبين أن.

ص٨هـ = ٢٥٧٣,٩٤ + ٠,٣١٢س ر٢ = ٠,٩١
(١٢,٩٦) * ف =١٦٨,١٣

حيث ان
ص٨ق = أجمالي الناتج الزراعي المحلى بالمليون جنية
س= أجمالي الاستثمارات لقطاع الزراعة والرى بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوية عن المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة طردية بين الناتج الزراعي المصري وأجمالي الاستثمارات المحلية لقطاع الزراعة والرى، وبزيادة الاستثمار الموجه لقطاع الزراعة و الرى مليون جنية تؤدى إلى زيادة مقابلة فى الناتج الزراعي بنحو ٣١٢ ألف جنية، وقد ثبتت معنوية الدالة احصائياً، وقد بلغ معامل التحديد نحو ٠,٩١ بما يعنى

ان التغيرات فى استثمارات قطاع الزراعة والرى تساهم بنحو ٩١% من التغيرات التي تحدث للناتج الزراعي.
وبتقدير دالة الانحدار المتعدد للعلاقة بين الناتج الزراعي كمتغير تابع واستثمارات القطاع العام والخاص فى قطاع الزراعة والرى كمتغيرات مستقلة تبين ان

لو ص٨هـ = ١,٠٨٣+٠,٤٤٦ لوس١ + ٠,٢٧٧ لو س٢ ر-٢ = ٠,٩٣
* (٣,٦٨) ** (٢,٢٢) ف = ١٢٨,٣٥

حيث ان
ص = قيمة الناتج الزراعي بالمليون جنية
س١= قيمة استثمارات القطاع العام لقطاع الزراعة والرى بالمليون جنية
س٢ = قيمة استثمارات القطاع الخاص لقطاع الزراعة والرى بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوي عن المستوى الاحتمالي ٠,٠١
** معنوي عن المستوى الاحتمالي ٠,٠٥

وتظهر النتائج وجود علاقة قوية بين النتائج الزراعي وكل من الأنفاق الاستثماري العام والخاص، وقد ثبتت معنوية الزيادة لكل من المتغيرات المستقلة ، وتشير التقديرات إلى زيادة استثمارات القطاع العام والخاص فى الزراعة والرى بنحو ١٠٠% تؤدى إلى زيادة الناتج الزراعى بحوالى ٤٥%، ٢٨% على الترتيب، أما معامل التحديد المعدل فقد بلغ نحو ٠,٩٣، بما يعنى أن حوالى ٩٣% من التغير فى قيمة الناتج الزراعى يرجع إلى التغير فى الأستثمار العام و الخاص فى قطاع الزراعة والرى. وتشير قيمة "ف" إلى مطابقة النموذج المستخدم للبيانات موضع الاعتبار . وتبين مما سبق ان هذه العلاقات تؤكد على ضرورة الاهتمام بالاستثمار فى القطاع الزراعي. سواء كانت استثمار محلى أو أجنبي، أو استثمارات قطاع عام أو خاص. فهي جميعاً تؤدى إلى زيادة إيجابية فى معدلات نمو القطاع الزراعي والذي يسهم بالقدر الأكبر فى الناتج القومي المصري وأمر هذا شأنه يستلزم ضرورة تشجيع الاستثمارات فى هذا القطاع، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب والذي يشجع المستثمرين على الدخول فى المجال الاستثماري الزراعي المصري.

أثر القروض والمنح الأجنبية على الناتج القومي والناتج الزراعي:

يقصد بالمنح والقروض تلك التدفقات التي تأخذ صورة المنح التي لا ترد أو صورة القروض التي تتضمن شروط ميسرة ويرى بعض الاقتصاديين أن الجهات المانحة عادة ما تكون على استعداد لأن تقدم المنح لقطاعات غير منتجة بأولوية أكبر بكثر من تقديمها للقطاعات المنتجة ويرجعون ذلك لسببين أساسيين **الأول** لأن تقديم المنح والقروض الأجنبية للقطاعات المنتجة كالزراعة والرى والصناعة من شأنه دعم الهياكل الإنتاجية وخلق اقتصاد وطني يعتمد إلى حد ما على الذات، وهذا يتنافى مع ما تخطط له مصادر التمويل العالمية سواء كانت هذه المصادر هيئات متعددة الأطراف أو حكومات أجنبية. **أما السبب الثاني** فيرجع إلى ان تقديم المنح للقطاعات المنتجة من شأنه فى المستقبل فقدان مصادر التمويل العالمية لأسواق تقليدية لها فى البلدان النامية وهو الأمر الذى لا يتفق مع الاقتصاديات الرأسمالية التي تعمل من خلال آليات السوق ونظام العولمة الجديد

بدراسة تطور الإعانات والمنح والقروض الأجنبية فى القطاع الزراعي تبين من الجدول (٢) ان الإعانات والمنح الأجنبية تتذبذب من سنة لأخرى بحد أدنى بلغ ٤,٥ مليون دولار عام ١٩٨١، وحد أعلى بلغ حوالي ١٣٢ مليون دولار عام ١٩٩١، فى حين قدر المتوسط خلال الفترة ٩٦-١٩٩٨ بنحو ٦٩ مليون دولارتمثل نسبة ٦,٤% من أجمالي الإعانات والمنح الأجنبية لكل القطاعات كمتوسط لنفس الفترة . أما القروض الأجنبية فى القطاع الزراعي فيوضح الجدول السابق أنها ترتفع وتنخفض من عام لأخر خلال فترة الدراسة بحد أدنى بلغ نحو ٣,٤ مليون دولار عام ١٩٨٨وحد أعلى بلغ حوالي ١٤١ مليون دولار عام ١٩٨٦، بينما قدر المتوسط خلال الفترة ٩٦-١٩٩٨ بنحو ٨٥ مليون دولار يمثل نسبة ١٧,٤% من أجمالي القروض الأجنبية لكل القطاعات الأخرى كمتوسط لنفس الفترة.
وبتقدير دالة الانحدار البسيط بين الناتج القومي المحلى كمتغير تابع والإعانات والمنح الأجنبية كمتغير مستقل تبين أن.

لو ص٨هـ = ١,٠٨٠ + ٠,٢٠٥ لو س ر٢ = ٠,٤٤
** (٢,٦٩) ف =٥,٨٦

حيث ان
ص٨هـ= أجمالي الناتج الزراعي المحلى بالمليون جنية

س= أجمالي الاستثمارات لقطاع الزراعة والرى بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
** معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠٥

وتشير النتائج إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج القومي المحلى والمنح والإعانات الأجنبية، وقد ثبتت معنوية الدالة إحصائياً، وقدرت المرونة بنحو ٦١%، بما يعنى أن زيادة المنح والإعانات الأجنبية بنسبة ١٠٠%، تؤدى إلى زيادة الناتج القومي المحلى بنحو ٢١%، بينما يشرح معامل التحديد أن حوالى ٤٤% من التغيرات فى الناتج القومي المحلى ترجع للتغيرات التي تحدث في المنح والإعانات الأجنبية.

جدول (٢) : تطور الإعانات والمنح والقروض الأجنبية لقطاع الزراعة ولأجمالي لقطاعات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨) .

مليون دولار

السنوات / البيان	الإعانات والمنح الأجنبية في قطاع الزراعة	القروض الأجنبية في قطاع الزراعة	أجمالي الإعانات والمنح الأجنبية لكل القطاعات	أجمالي القروض الأجنبية لكل القطاعات
١٩٨٠	٨,٩	٦٢,٥	٤٥٤,٥	١٣٩٨,٦
١٩٨١	٤,٥	٦٥,٧	١١٨٢,٣	١١٢١,٣
١٩٨٢	٩,١	٥١,٩	٧٠٨,٧	٧٦٢,٤
١٩٨٣	٨,٨	٥٦,٥	١٦٥,٥	١٣٢٥,٤
١٩٨٤	١٠,٧	١١,١	٨٩٩,٨	٨٠٧,٤
١٩٨٥	١١٣,٤	-	١٣٨٦,٦	٥٥٢,٧
١٩٨٦	١٢٠,٠	١٤٠,٨	٧٢٥,٧	١٣١٩,٤
١٩٨٧	-	-	٥٣٣,٥	٩٨٢,٦
١٩٨٨	١١,٤	٣,٤	٥٦٦,٠	١٠٣٦,٠
١٩٨٩	٩,٣	١٠٦,٧	١٦٦١,٦	١٣٢٨,١
١٩٩٠	٩٢,٣	١٨,٥	١٢٩١,٠	١١٨٧,٤
١٩٩١	١٣٢,٠	٣٠,٠	١٣٤٢,٤	١٦٠٥,٣
١٩٩٢	٩٤,٠	-	١٣٣٤,٩	١٢١٠,٢
١٩٩٣	٣٨,٤	١١,٤	٩٩٥,٢	٧٧٠,٥
١٩٩٤	٧٢,٦	١٣,٨	٨٢٦,٦	٣٧٥,٢
١٩٩٥	٦,٤	-	٦١٤,٨	٢٢٢,٥
١٩٩٦	٣١,٥	-	١٠٢٣,٨	٤٨٩,٥
١٩٩٧	٨٩,٩	-	١٠١٦,٦	٣٤٤,٨
١٩٩٨	٨٥,٦	٨٤,٨	١١٩٣,٧	٦٣٠,٧
المتوسط ٩٦-١٩٩٨	٦٩	٨٥	١٠٧٨	٤٨٨

المصدر :

جمعت وحسبت من وزارة التعاون الدولي ، الإدارة المركزية للتخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة .

وبتقدير دالة الانحدار البسيط للعلاقة بين الناتج القومي المحلى كمتغير تابع والقروض الأجنبية الإجمالية كمتغير مستقل تبين ان

لو ص٨هـ = ٧,٠٤٠ - ٠,٤٥١ لوس ر٢ = ٠,٣٣

(٤٧.٢-) * ف = ٥,١٤

حيث أن
ص٨ق = أجمالي الناتج القومي المحلى بالمليون جنية
س= أجمالي القروض الأجنبية الإجمالية بالمليون دولار
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
** معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠٥

وتوضح النتائج وجود علاقة عكسية بين القروض الأجنبية فى الاقتصاد القومي والناتج القومي المحلى، حيث بلغ معامل المرونة ٤٥% بما يعنى ان زيادة القروض الأجنبية بنسبة ١٠٠% تؤدى إلى انخفاض الناتج القومي المحلى بنحو ٤٥%، كما يشرح معامل التحديد ان ٣٣% من التغيرات فى الناتج القومي المحلى ترجع إلى التغيرات التى تحدث فى القروض الأجنبية. وقد ترجع هذه النتيجة إلى كون القروض الأجنبية لا يخصص الجزء الأكبر منها للقطاعات الاقتصادية المنتجة.

وبتقدير دالة الأنحدار الخطى البسيط للعلاقة بين الناتج الزراعي كمتغير تابع والإعانات والمنح الأجنبية فى القطاع الزراعى كمتغير مستقل تبين أن.

لو ص٨هـ = ٣,٦٢٦ + ٠,٣٠٩ لوس ر٢ = ٠,٤٢
(٢,٥٢) * * ف = ٥,٩٣

حيث ان

ص٨هـ= أجمالي الناتج الزراعي بالمليون جنية
س= أجمالي الإعانات والمنح الأجنبية بالمليون دولار
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
** معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠٥

وتوضح النتائج ان المنح والإعانات الأجنبية فى القطاع الزراعي لها تأثير معنوي على زيادة الناتج الزراعي حيث بلغ معامل المرونة نحو ٣١ % بما يعنى ان زيادة المنح والإعانات ١٠٠% يؤدى الى زيادة الناتج الزراعي بنسبة ٣١ % ، بينما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٤٢ بما يشير الى ان حوالي ٤٢ % من التغيرات فى الناتج الزراعي ترجع الى التغيرات فى المنح والإعانات الأجنبية كما تظهر قيمة " ف " معنوية الدالة إحصائيا .

وبتقدير دالة الانحدار البسيط للعلاقة بين الناتج الزراعى كمتغير تابع والقروض الأجنبية فى القطاع الزراعي كمتغير مستقل تبين ان .

لو ص٨هـ = ٤,٢٤٩ - ٠,١٨٦ لوس ر٢ = ٠,٣٥
(٢,٧١)** ف = ٤,٨٩

حيث أن

ص٨هـ= أجمالي الناتج الزراعي بالمليون جنية
س= أجمالي القروض الأجنبية فى القطاع الزراعي بالمليون دولار
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
** معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠٥

وتشير نتائج الدالة إلى وجود علاقة عكسية بين القروض الأجنبية فى القطاع الزراعي والناتج الزراعى، وقد ثبتت معنوية الدالة إحصائيا. وهذا يعنى انه بزيادة القروض الأجنبية بنسبة ١٠٠% يؤدى ذلك إلى انخفاض الناتج الزراعي بنسبة ١٩%، بينما يشير معامل التحديد إلى ان نحو ٣٥% من التغيرات والناتج الزراعي ترجع إلى التغيرات فى القروض الأجنبية فى القطاع الزراعي.

ويتبين مما سبق ان القروض الأجنبية لها تأثير عكسي على الناتج القومي والناتج الزراعي وهو الأمر الذي يؤكد نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي التى تقوم بها الدولة فى تقليل القروض الأجنبية وعدم الاعتماد عليها لأثارها السيئة على ميزان المدفوعات، بينما اتجهت الدولة إلى الاعتماد على الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة بتهيئة المناخ الملائم بإصدار القوانين التي تنظم ذلك، بينما كانت المنح والإعانات الأجنبية ذو تأثير موجب على كل من الناتج القومي والزراعي، الأمر الذي يستلزم ضرورة توجيه تلك المنح والإعانات إلى القطاعات الإنتاجية التى تسهم فى زيادة فرص نقل التكنولوجيا الخاصة بهذه القطاعات لزيادة إنتاجيتها. كما يتطلب الأمر ضرورة زيادة الاهتمام بالاستثمارات المحلية وتحقق الأمان الاقتصادي للمستثمر المصري حتى تحقق التنمية المنشودة لقطاع الزراعة وسائر القطاعات الاقتصادية

أثر الاستثمارات المحلية والأجنبية على الصادرات القومية والزراعية :

وللصادرات دور كبير فى النمو الاقتصادي، فمن ناحية تساهم زيادة الصادرات فى نمو الدخل القومي من خلال استغلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي والفنى، ومن ناحية أخرى يؤدى نمو الصادرات بمعدلات متزايدة إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وتعتبر التجارة الخارجية عصب التنمية الأقتصادية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها أن معظم الدول النامية تعتمد اعتماد كبيراً على السوق العالمى نتيجة لطبيعة تركيبها الأقتصادى، وان التخلف الأقتصادى ليس معنى مجرداً أو مطلقاً، وانما هو مسألة نسبية ترتبط بالمقارنة بالدول المتقدمة، وان التخلف الأقتصادى ينعكس أثره فى تبادل السلع مع الدول الأخرى فالدول النامية تكون عاجزة عن استغلال الميزات التى تتمتع بها فى السوق العالمية وذلك بسبب ضعف مراكزها الاقتصادية.

بدراسة تطور الصادرات القومية والزراعية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٨ تبين من الجدول (٣) ان الصادرات القومية تتزايد وتتناقص من عام لأخر بحد أدنى بلغ نحو ٢ مليار جنية عام ١٩٨١، وحد أعلى بلغ حوالي ١٣

مليار جنية عام ١٩٩٧، بينما قدر المتوسط خلال الفترة ٩٦-١٩٩٨ بحوالي ٢٨,٦ مليار جنية. أما من ناحية الصادرات الزراعية فقد تبين من الجدول السابق أنها تتذبذب بالارتفاع ولانخفاض خلال فترة الدراسة بحد أدنى بلغ نحو ٣٩٢ مليون جنية عام ١٩٨٠، وحد أعلى بلغ حوالي ٢ مليار جنية عام ١٩٩٤، فى حين قدر المتوسط خلال الفترة ٩٦-١٩٩٨ بنحو ٢,٥ مليار جنية تمثل نسبة ٨,٧% من اجمالى الصادرات القومية كمتوسط لنفس الفترة ٩٦-١٩٩٨.وبتقدير دالة الانحدار البسيط من الصادرات القومية كمتغير تابع والاستثمارات المحلية القومية كمتغير مستقل تبين أن.

ص٨هـ = ٩٠٠,١٣٧ + ٠,٢١٠ س　　ر٢ = ٠,٧٩

(٧,٤٩)*　　ف = ٥٦,١٩

حيث أن

ص٨هـ= أجمالي الصادرات القومية بالمليون جنية

س= أجمالي الاستثمارات القومية المحلية بالمليون جنية

هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)

* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتوضح نتائج الدالة ان الاستثمارات القومية ذو تأثير معنوي على زيادة الصادرات القومية حيث أن زيادة الاستثمارات المحلية فى الاقتصاد القومي بنحو مليون جنية تؤدى إلى زيادة الصادرات القومية بنحو ٢١٠ ألف جنية، بينما قدر معامل التحديد بنحو ٠,٧٩ اى أن حوالي ٧٩% من التغيرات التى تحدث للصادرات القومية ترجع للتغيرات فى الاستثمارات المحلية، كما توضح قيمة "ف" معنوية النموذج المستخدم

وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين الصادرات القومية كمتغير تابع والاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير مستقل تبين ان :

ص٨هـ = ٢٤٧٤,٥٥٤ + ٠,٢٤٨ س　　ر٢ = ٠,٦٣

* (٥,٣٦)　　ف = ٢٧,٦٧

حيث أن

ص٨هـ= أجمالي الصادرات القومية بالمليون جنية

س= أجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون جنية

هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)

* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

جدول (٣) : تطور الصادرات والعمالة والأجور القومية والزراعية ،سعر الصرف خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٨) .

البيان	الصادرات بالمليون جنية (١)		متوسط سعر (٢)	العمالة بالألف(٣)		الأجور بالمليون جنية (٤)	
السنوات	القومية	الزراعية	الصرف قرش/دولار	القومية	الزراعية	القومية	الزراعية
١٩٨٠	٢٧٧٩	٣٩٢	٧٩,٢	١٠٦٧٠	٤٢٠٦	٦١٠١	١٠٧٧
١٩٨١	١٩٩٣	٤٥٥	٩٧,٨	١٠٥٢٢	٤١٠٠	٩١٦٢	١٦٤٣
١٩٨٢	٢٢٠٣	٤٢٩	١٠٧,٦	١٠٧٩٥	٤١٤١	١٠٠٨٦	١٧٤٢
١٩٨٣	٢٢٥٠	٥٢٨	١١٦	١٢٤٦٩	٤٣٨٥	١١٣٠٣	١٨٥٠
١٩٨٤	٢١٩٨	٤٣٦	١٣٠,٥	١١٥٩٤	٤٣٤٥	١٢٧٢٨	١٩٦٥
١٩٨٥	٢٦٠٠	٤١١	١٧٧,٥	١٢٠٠٦	٤٤٨٠	١٣٩٦٥	٢٠٨٥
١٩٨٦	٢٠٥٤	٥١٨	١٩٧,٥	١٢٤١٨	٤٥٤٣	١٥٣٧١	٢٢٢٠
١٩٨٧	٣٠٤٦	٦٢٨	٢١٩,٧	١٢٥١٥	٤٤٥١	١٨٠٥٧	٢٥٤١
١٩٨٨	٣٩٩٥	٩٥٧	٢٢٨,٨	١٢٨٨٠	٤٥٦٨	٢٠٨٩٢	٢٨٦٥
١٩٨٩	٥٧٣٥	١١٣٠	٢٥١,٧	١٣٢٤٨	٤٦٦٤	٢٤٢٥٩	٣٢٩٣
١٩٩٠	٦٩٥٤	١٦٧٦	٢٧٠,٧	١٣٥٢٧	٤٥٠٠	٢٨٤٥٥	٣٨٥٠
١٩٩١	١١٧٦٥	١٠٢٧	٣٣٢,٣	١٣٧٤٢	٤٥٨٥	٣٤٤٠٣	٣٦٧٥
١٩٩٢	١٠١٧١	٩٧٧	٣٣٣,٨	١٤٠١١	٤٦٢٠	٣٩٠٩٨	٣٩٠٦
١٩٩٣	١٠٤٦٥	١٠٢٦	٣٣٧,١	١٤٤٣٦	٤٦٨٢	٣١٥٤٣	٤١٣٨

١٩٩٤	١١٧٥٧	٢٠٨٨	٣٣٩,٦	١٤٨٧٩	٤٧٤٤	٣٣٥٤٩	٤٣٦٩
١٩٩٥	١١٧٠٤	١٢٩٠	٣٣٩,٦	١٥٣٤٠	٤٨١٢	٣٩٠٥٤	٤٥٩١
١٩٩٦	١٢٠٠٤	١٢٨٤	٣٣٨,٨	١٥٨٢٥	٤٧٤٧	٤١٣٧٧	٤٨٢١
١٩٩٧	١٣٠٨٣	٨٤٧	٣٣٨,٩	١٦٣٤٤	٤٨٢٠	٤٣٧٠٠	٥٠٥١
١٩٩٨	١٠٦٨٦	١٠٤٣	٣٣٩,٦	١٦٨٦٥	٤٨٩٩	٤٦٠٢٣	٥٢٨١
المتوسط٩٦-١٩٩٨	٢٨٦٤٩	٢٤٧٩	٣٣٩,١	٣٧٧٩١	١١٢٠٠	١٠٠٤١٨	١١٦٣٢

المصدر:

(١،٢،٣)، البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة .

(٤) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للموازنات البشرية، بيانات غير منشورة .

وتشير التقديرات إلى ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذو تأثير معنوي على زيادة الصادرات القومية، وهذا يعنى ان زيادة الاستثمارات الأجنبية بنحو مليون جنية تؤدى إلى زيادة الصادرات القومية بنحو ٢٤٨ ألف جنية، بينما يشير معامل التحديد إلى ان حوالي ٤٥% من التغيرات فى الصادرات القومية ترجع للتغير والاستثمارات الأجنبية.

وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين الصادرات الزراعية كمتغير تابع والاستثمارات الأجنبية الزراعية كمتغير مستقل تبين أن

ص٨هـ = ٧١٥,٦٩٥+ ٠,٤٩٦ س　　ر٢ = ٠,٤٧

(٢,٩٣)**　　ف = ٧,٨٩

حيث أن

ص٨هـ= أجمالي الصادرات الزراعية بالمليون جنية

س= أجمالي الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الزراعة بالمليون جنية

هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)

** معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠٥

وتوضح النتائج ان الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الزراعة ذو تأثير معنوي على زيادة الصادرات الزراعية وتشير النتائج ألي أن زيادة الاستثمارات الأجنبية فى القطاع الزراعي بنحو مليون جنية تؤدى إلى زيادة الصادرات الزراعية بنحو ٤٩٦ ألف جنية، وبلغ معامل التحديد نحو ٠,٤٧ بما يعنى ان حوالي ٤٧% من التغيرات التى تحدث للصادرات الزراعية تشرحها التغيرات فى الاستثمارات الأجنبية فى القطاع الزراعى، كما تبين قيمة "ف" معنوية النموذج المستخدم.

وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين الصادرات الزراعية كمتغير تابع والاستثمارات المحلية فى القطاع الزراعي كمتغير مستقل تبين أن.

لو ص٨هـ = ١,٠٩٢ + ٠,٣٣٩ لوس　　ر٢ = ٠,٥٢

(٤,٧٩)*　　ف = ١١,٨٤

حيث أن

ص٨هـ= أجمالي الصادرات الزراعية بالمليون جنية

س= أجمالي الاستثمارات المحلية الزراعية بالمليون جنية

هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)

* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

يتضح من النتائج وجود علاقة طردية بين الصادرات الزراعية والاستثمارات المحلية فى القطاع الزراعي، وهذا يعنى أنه بزيادة الاستثمارات المحلية الزراعية بنسبة ١٠٠% تؤدى إلى زيادة الصادرات الزراعية بحوالي ٣٤%، بينما يشرح معامل التحديد ان حوالي ٥٢ % من التغيرات فى الصادرات الزراعية ترجع إلى التغيرات التي تحدث فى الاستثمارات المحلية فى القطاع الزراعى، كما تبين قيمة " ف" معنوية النموذج المستخدم.

وبتقدير دالة الانحدار البسيط للعلاقة بين الصادرات الزراعية كمتغير تابع والاستثمارات المحلية والأجنبية فى قطاع الزراعة كمتغير مستقل تبين أن.

لو ص٨هـ = ٠,٦٤٤ + ٠,٥٨٢ لوس　　ر٢ = ٠,٤٦

(٣,٨٣)*　　ف = ١٤,٦٥

حيث أن
ص٨هـ= أجمالي الصادرات الزراعية بالمليون جنية
س= أجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية فى القطاع الزراعى بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتشير التقديرات إلى ان الاستثمارات المحلية والأجنبية فى القطاع الزراعي ذو تأثير معنوي على زيادة الصادرات الزراعية، حيث تبين ان زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى القطاع الزراعي بنحو ١٠٠%، تؤدى إلى زيادة الصادرات الزراعية بنحو ٥٨%، بينما يشير معامل التحديد إلى أن حوالى ٤٦% من التغيرات التى تحدث فى الصادرات الزراعية. تشرحها التغيرات فى أجمالي الاستثمارات المحلية والأجنبية .

وتشير النتائج السابقة إلى أهمية الاستثمارات فى تنمية الصادرات القومية والزراعية المصرية، الأمر الذى يلقى العبء على الدولة فى ضرورة تهيئة الأجواء المناسبة سياسيا و اقتصاديا لتشجيع وزيادة الاستثمارات، ومن ثم الصادرات بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة مما يؤدى بالإسراع بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

أثر الاستثمارات المحلية والأجنبية على العمالة والأجور القومية والزراعية :

من المعروف أنه بزيادة الاستثمارات سواء كانت المحلية أو الأجنبية المباشرة تؤدى إلى خلق وظائف جديدة فى البنيان الاقتصادي المصري وإلى زيادة تشغيل العمالة ورفع أجورهم.

وبدراسة تطور العمالة القومية والزراعية خلال الفترة١٩٨٠-١٩٩٨ تبين من الجدول (٣) ان العمالة القومية تتزايد من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٨٤ التى تناقصت فيه، فى حين قدر المتوسط بنحو ٣٧,٨ مليون عامل خلال الفترة ٩٦-١٩٩٨، بينما كانت العمالة الزراعية تتذبذب بالزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة وقدر المتوسط بنحو ١١,٢ مليون عامل خلال الفترة ٩٦-١٩٩٨ تمثل نسبة ٢٩,٦% من أجمالي العمالة القومية كمتوسط لنفس الفترة .

وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين العمالة القومية متغير تابع والاستثمارات المحلية كمتغير مستقل تبين أن

ص٨هـ = ١٠٧٥٩,٤٤+ ١,٠٢ س　　ر٢ = ٠,٩٤
(١٦,٥٤)*　　ف = ٢٧٣,٧٣

حيث أن
ص٨هـ= أجمالي العمالة القومية بالألف عامل
س= أجمالي الاستثمارات المحلية بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتوضح النتائج ان الاستثمارات المحلية دو تأثير معنوي على العمالة القومية وتشير المعادلة الى أنه بزيادة الاستثمارات المحلية بنحو مليون جنية تزيد العمالة القومية بنحو ألف عامل، بينما يفسر معامل التحديد أن حوالي ٩٤% من التغيرات التي تحدث فى العمالة القومية ترجع للتغير فى الاستثمارات المحلية ، وتشير قيمة " ف" إلى معنوية النموذج الإحصائي المستخدم.

وبتقدير دالة الانحدار الخطى للعلاقة بين العمالة القومية كمتغير تابع والاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير مستقل تبين أن

ص٨هـ = ١١٧٧٠,٢١ + ١,٠٨٤ س　　ر٢ = ٠,٥٧
(٤,٥٧)*　　ف = ٢٠,٩٢

حيث أن
ص٨هـ= أجمالي العمالة القومية بالألف عامل
س= أجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتشير التقديرات إلى ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثير معنوي على زيادة العمالة القومية، وتوضح النتائج أن زيادة الاستثمارات الأجنبية بنحو مليون جنية تؤدى إلى زيادة العمالة القومية بنحو ١,١الف عامل بينما يشرح معامل التحديد ان حوالي ٥٧% من التغيرات فى العمالة القومية ترجع إلى التغيرات التي تحدث فى الاستثمارات الأجنبية.

وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين العمالة الزراعية كمتغير تابع والاستثمارات المحلية والأجنبية فى قطاع الزراعة كمتغير مستقل أشار التقدير إلى أن

ص٨هـ =٤١٣١,٥٥ + ١,٤٩٧ س　　ر٢ = ٠,٤٢
(٣,٤١)*　　ف = ١١,٦١

حيث ان

ص٨هـ= أجمالي العمالة القومية بالألف عامل
س= أجمالي الاستثمارات المحلية بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتوضح النتائج ان الاستثمارات المحلية والأجنبية فى القطاع الزراعي ذو تأثير معنوي على زيادة العمالة فى القطاع الزراعي، ويشير التقدير الى أنه بزيادة أجمالي هذه الاستثمارات المحلية والأجنبية فى قطاع الزراعة بنحو مليون جنية تؤدى إلى زيادة العمالة الزراعية بنحو ١,٥ ألف عامل زراعي، وقدر معامل التجديد بنحو ٠,٤٢ بما يعنى ان نحو ٤٢% من التغيرات التي تحدث فى العمالة الزراعية تشرحها التغيرات التي تحدث فى الاستثمارات المحلية والأجنبية فى قطاع الزراعة.

وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين الأجور القومية كمتغير تابع والاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير مستقل تبين أن

ص٨هـ =١٢٣٧٦ + ٠,٩٦٢ س　　ر٢ = ٠,٦٤
(٥,٤٦)*　　ف = ٢٩,٧٩

حيث ان

ص٨هـ= الأجور القومية بالمليون جنية
س= إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتوضح النتائج وجود علاقة موجبة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأجور القومية، وقد ثبتت معنوية العلاقة إحصائيا وتشير التقديرات إلى انة بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو مليون جنية تؤدى إلى زيادة الأجور القومية والاقتصاد المصري بنحو ٩٦٢ ألف جنية، بينما يظهر معامل التحديد ان حوالي ٦٤% من التغيرات التي تحدث للأجور القومية تفسرها التغيرات فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبتقدير دالة الانحدار الخطى البسيط للعلاقة بين الأجور الزراعية كمتغير تابع والاستثمارات الأجنبية الزراعية كمتغير مستقل، اشارت التقديرات إلى أن

ص٨هـ =٢٦٩٤,١٩ + ٠,٥٤٢ س　　ر٢ = ٠,٥٤
(٤,٠٦)*　　ف = ١٢,٢٤

حيث أن

ص٨هـ= الأجور فى القطاع الزراعي بالمليون جنية
س= أجمالي الاستثمارات الأجنبية فى القطاع الزراعي بالمليون جنية
هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)
* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

يتضح من النتائج وجود علاقة موجبة بين الاستثمارات الأجنبية فى القطاع الزراعي وقد ثبتت معنوية الدالة إحصائيا، وهذا يعنى أن زيادة الاستثمارات الأجنبية الزراعية بنحو مليون جنية تؤدى إلى زيادة

الأجور فى القطاع الزراعي بنحو ٥٤٢ ألف جنية، كما يوضح معامل التحديد ان نحو ٥٤% من التغيرات فى الأجور الزراعية تفسرها التغيرات فى الاستثمارات الأجنبية فى القطاع الزراعى، كما تبين قيمة" ف" معنوية النموذج إحصائيا .

وتشير النتائج السابق إلى أهمية الاستثمار فى تزايد العمالة والأجور القومية والزراعية خاصة اذ ما تم الاستثمار فى القطاعات والمشروعات التى من شأنها استيعاب عمالة اكثر، ومن ثم زيادة الإنتاج والأجور ورفع معدلات التنمية

أثر الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة على سعر الصرف فى مصر.

يعرف سعر الصرف لعملة ما بأنه سعر مبادلتها بوحدات عملية أخرى أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى، ويتأثر سعر الصرف فى أي دولة بعوامل عديدة داخلية وخارجية تتعلق بثلاث محددات رئيسية هي قيمة العملة المحلية، ومدى قوتها داخلياً، العرض والطلب على العملات الأجنبية، والنظام النقدي العالمي ومدى ارتباط الدولة بالاتفاقيات الدولية النقدية.

وبدراسة تطور سعر الصرف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٨ تبين تزايد المستمر حيث قدر بنحو ٧٩,٢ قرش مقابل الدولار عام ١٩٨٠، ارتفع إلى حوالى ٢٧٠,٧ قرش / دولار عام ١٩٩٠، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة هي التي كانت تقوم بتحديد سعر الصرف خلال تلك الفترة وأنة كان يوجد اكثر من سعر صرف يتم التعامل بة ، وبداية من عام ١٩٩١ تم تحرير سعر الصرف لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وقدر فى عام ١٩٩٨ بنحو ٣٣٩,٦ قرش مقابل الدولار.

وبتقدير دالة الانحدار الخطى للعلاقة بين سعر الصرف كمتغير تابع والاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير مستقل تبين ان .

ص٨هـ =١٥٥,٧٠ + ٠,٠٥٦ س　　ر٢= ٠,٥٤

(٥,٢٨)*　　ف = ٢٧,٩

حيث أن

ص٨هـ= تعبر عن التغير فى سعر الصرف للجنية المصري

س= أجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمليون جنية

هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)

* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتوضح النتائج وجود علاقة موجبة بين سعر الصرف والاستثمارات الأجنبية المباشرة وثبتت معنوية هذه العلاقة، وتشير التقديرات إلى أن زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدى إلى زيادة سعر الصرف، الأمر الذي يؤدى إلى تخفيض قيمة الجنية المصري مقابل العملات الأجنبية، وبلغ معامل التحديد نحو ٠,٥٤، بما يعنى ان حوالي ٥٤% من التغيرات فى سعر الصرف ترجع للتغيرات التي تحدث فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وبتقدير دالة الانحدار البسيط للعلاقة بين سعر الصرف كمتغير تابع والاستثمارات الأجنبية فى قطاع الزراعة كمتغير مستقل تبين ان

ص٨هـ =٢٠٠,٨٨ + ٠,٥٠٠ س　　ر٢ = ٠,٣٨

(٣,٩)*　　ف = ٩,٥٢

حيث أن

ص٨هـ= تعبر عن التغير فى سعر الصرف للجنية المصري

س= أجمالي الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الزراعة بالمليون جنية

هـ = المتغير الزمني (١، ٢، ٣ .....١٩)

* معنوي على المستوى الاحتمالي ٠,٠١

وتشير التقديرات إلى وجود علاقة موجبة بين التغير فى سعر الصرف والاستثمارات الأجنبية فى القطاع الزراعي، وقد ثبتت معنوية معدل الزيادة، والذي يشير إلى ان زيادة الاستثمارات يؤدى إلى زيادة سعر الصرف بما يعنى انخفاض قيمة الجنية المصري، بينما يفسر معامل التحديد ان حوالي ٣٨% من التغيرات التي تحدث فى سعر الصرف تشرحها التغيرات فى الاستثمارات الأجنبية الزراعية، كما توضح قيمة" ف" معنوية الدالة إحصائيا.

وتبين مما سبق ان الاستثمارات المحلية سواء الاستثمارات الحكومية أو استثمارات القطاع الخاص لها التأثير الرئيسي فى عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية فى القطاع الزراعي بصفة خاصة، كما تبين ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية الزراعية كان لها تأثير معنوي على زيادة كل من الناتج القومي والناتج الزراعي، وزيادة كل من الصادرات القومية والزراعية، بالإضافة إلى تأثيرها الإيجابي والمعنوي على كل من العمالة والأجور.

وأمر هذا شأن يعنى ضرورة توجيه الاهتمام نحو تهيئة المناخ الملائم لتدفق الاستثمارات لقطاعات الإنتاج المختلفة بصفة عامه وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية وتوفير عناصر الأمان الاقتصادي والمالي والحد من العوائق التى تقف أمام المستثمرين وتعمل على هجرة الاستثمار المحلى للخارج وهروب الاستثمار الأجنبي إلى حيث يوجد الأمن والأمان والاستقرار فى جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية.

كما أن من الأهمية بمكان ضرورة مراعاة توجيه الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية نحو القطاعات التى من شأنها زيادة الناتج القومي وزيادة الصادرات والحد من الواردات والاهتمام بالمشروعات التى تستوعب عدد اكبر من العمال وتساعد على الحد من معدلات البطالة ومساعدة الاقتصاد القومي على الاعتماد على الذات وتحقيق معدلات النمو المنشودة. ومواكبة المتغيرات العالمية الحديثة.

المراجـــع

(١) إبراهيم إسماعيل يوسف (دكتور)، أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية الزراعية خلال السنوات ١٩٧٤-١٩٨٨، المؤتمر الثاني للاقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ١٩٨٩.

(٢) أمينة ذكى شبانة (دكتورة)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر فى تمويل التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل آليات السوق، المؤتمر السنوي الثاني عشر للاقتصاديين المصريين، ١٩٩٤.

(٣) خالد سعد زغلول حلمي، الاستثمار الأجنبي المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي فى مصر، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.

(٤) سهير محمد مصطفى، دراسة تحليلية للاستثمار الزراعي فى مصر، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

(٥) محمد السيد رضوان (دكتور)، دراسة اقتصادية لاتجاهات المستثمر العربي وواقع الاستثمار الزراعي فى مصر، المؤتمر السنوي الأول للاقتصاديين الزراعيين، ١٩٩١.

(٦) محى الدين الغريب (دكتور)، أفاق الاستثمار فى جمهورية مصر العربية، مؤتمر آفاق الاستثمار فى الوطن العربي، البنك الأهلي المصري ،١٩٩٢ .

نشرات دورية

(١) البنك المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(٢) البنك الأهلي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(٣) وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للموازنات البشرية، بيانات غير منشورة

(٤) وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للتخطيط والمتابعة، إدارة الاستثمار، سجلات الإدارة، بيانات غير منشورة

(٥) وزارة التعاون الدولي، الإدارة المركزية للتخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة

AN ANALYTICAL STUDY FOR THE ECONOMICAL IMPACT OF INVESTMENT IN EGYPT”

Salwa Abdel Moniem

Agricultural Economics Dept. – Faculty of Agriculture Ain Shams University

ABCTRACT

The Agricultural sector in Egypt is contributing with the biggest share in causing the social and economic development, as investment is one of the most important factor in developing the agriculture sector; and it needs

suitable environment, specially cause it needs both time and continuos effort, to gain its fruitful products .

As this research studied the problem of the reduction in the growth rates in the agriculture sector, which resulted from the deficient of the finance and investments for the agriculture sector.

As the research aimed to study the economic influences for the local and foreign investment upon the agriculture sector, in order to study the influence of the investment on products, exports, and labors national and agricultural wages. As the study period was from 1980 – 1998.

Estimations showed the present of a statistical significant relationship between the national product as a dependent variable and both the local and foreign investments. As the increasing rate in the product was about 211 thousand pounds and 484 thousand pound in respectively.

Estimations showed that the agricultural product increases with about 36% and 11% as a result of the increase of both the agricultural foreign investment and agricultural local investment with about one million pounds in respectively.

By studying the relationship between investment of the agricultural and irrigation sector and the agricultural product, it was indicated that the agricultural product increase with about 45% and 28% as a result of the increase of public and private sectors investment in respectively.

Regarding the grants, aids and foreign loans from one side and the national products from another side, the results showed that the national product increases with a statistical significant rate reached about 21%as a result for the increase of grants, aids with about 100%, while the national product reduced with about 45% as a result for the increase of the foreigns loans. While for the agricultural product, the research results showed that it increase with statistical significant rate which reached about 31% as a result of the increase of the grants and aids. While it reduced with about 18% as a result of the increase of foreign loans in the agricultural sector.

By studying the statistical relationship between the foreign, local investment and the national, agricultural exports, estimations showed the present of statistical positive relationship between the studied variables. As the increasing rate in the national exports is estimated by 248 and 210 thousand pounds in respectively, as a result for the increase of the local and foreign investment by million pound.

It was proved from the research results that the agricultural exports increases at statistical significant rate reached 496 thousand pound, as a result from the increase of the foreign investment million pound and with a rate estimated by 34%as a result for the increase of the local investments that are directed to the agricultural sector.

For the relationship between the investments, labors and wages, it was indicated that investment estimated by million pound, which lead to the increase of the national labor with about thousand labor in case of local investment and about 1.1 thousand labor in case of foreign investment.

While the wages increase with a statistical significant rate reached about 962 thousand pound as a result for the increase of the foreign investment with about million pounds, while the statistical estimations showed

to the increase of the agricultural wages with a rates that reached 542 thousand pound, as a result from the increase of the agricultural investment million pound.

The study show the relationship between investments and the exchange rate in the foreign investment either the direct or agricultural one, as the increase of the exchange rate means the reduce of the Egyptian pound in comparison of the foreign currency.

The results show the importance of investment in developing the agricultural sector and attaining high growth rates. Thus a suitable environment must be available to encourage investment and limit the loans that have a negative impact on production and the economic growth. Also investments must be directed to the most productive sectors, which support the dependence upon the local resources and increase exports and limit imports. In addition to pay more attention to the sectors and projects that support in increasing the competitive capability for the Egyptian economic in facing the contemporary global changes.